العنوان:	قضايا الطب الشرعي : إستخدامات الحامض النووي DNA و تقرير الطب الشرعي في إثبات الجريمة و النسب
المصدر:	الاقتصاد والمحاسبة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	البنا، فكري حلمي
المجلد/العدد:	ع 638
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يوليو
الصفحات:	10 - 11
رقم MD:	115318
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأدلة الجنائية، الطب الشرعي، الحامض النووي، DNA، إثبات النسب، إثبات الجريمة، البحث الجنائي، البصمة الوراثية، التقدم العلمي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/115318

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قضايا الطب الشرعي :

استخدامات الحامض النووي (DAN) وتقرير الطب الشرعي في إثبات الجريمة والنسب

الحامض النووي أو الشريط الوراثي يوجد داخل كل خلية حية في الجسم البشري نصفه من الأم (البويضة) والنصف الآخر من الأب (الحيوان المنوي) ليحدد شكل وصفات الجنين وتنفخ الروح فيه بإذن الله .

- هذا الشريط الوراثي يطلق عليه (الشاهد الصامت).
- ويستخدم الحامض النووي في معرفة البصمة الوراثية . وتم استخدامه في الجنايات لأول مرة سنة ١٩٨٣ في انجلترا عندما تمت عملية اغتصاب لفتاة ثم تم اقتلها . وتكررت نفس الوقعة سنة ١٩٨٦ .. واعتقد فريق البحث في القضيتين أن الجاني واحد في الحالتين لاقتران الاغتصاب بالقتل .
- ويعتبر استخدام الحامض النووي والبصمة الوراثية وسبة تأكيدية داخل كل خلية حيث أن الوسائل القديمة مثل لون الشعر أو الطول أو تركيبات الأسنان قد لا تتوافر في حالة الانفجارات أو الكوارث أو الغرق .
- ولاستخلاص الحامض النووي ولإظهار البصمة الوراثية يحتاج الأمر إلى :
- الوقت – المجهود – أفراد مدربين
- مواكبة علم ال (DAN) أفترن بالتقدم العلمي وعلى الكمبيوتر ..
- بداخل أي إنسان طبيعي عدد (٢٢) زوج من الكروموسات + الزوج المحدد للجنس (XY) في حالة الأنثى (XX) قي حالة الذكر.

وهناك عوامل تؤثر على استخلاص الحامض النووي وجودته :

هذه العوامل تؤثر بالسلب على عملية استخلاص الحامض النووي وهى :

- الحريق الشديد للخلايا.
- المواد الكيمائية مثل الفورمالين .
- عوامل التعرية مثل ادفن لمدة طويلة
- البكاء لمدة طويلة تحت سطح الماء في حالات الغرق .
- ويتم استخلاص لحامض النووي بطريقتين .

١- الطريقة الكيمائية .

٢- الوسائط السابقة للتحضير .

الحامض النووي عبارة عن قواعد حمضية مرتبة ومرتبطة مع بعضها بروابط هيدروجينية .

- هذه القواعد تتكرر بلايين المرات خلال جهاز إكثار الحامض النووي .
- ثم تأتي عملية إظهار البصمة الوراثية عن طريق جهاز يعتمد على أشعة الليزر .
- وينم مضاهاة البصمة الوراثية لكل قضية على حدة .
- وإكثار الشريط الوراثي .. تعتمد على الأنزيمات حيث يتم تكبير جزء معين من الشريط الوراثي مرات عديدة للوصول إلى بلايين الأعداد من القواعد الحمضية في جهاز إكثار الحامض النووي .
- يتم اظهر البصمة الوراثية باستخدام جهاز (٣١٣٠ Genetic analyzer)عن طريق شعاع الليزر للكشف عن المواقع الوراثية للكروموسومات المختلفة وأهم القضايا التي يتم فيها الحكم باستخدام البصمة الوراثية هي :

١ – قضايا البنوة. ٢– قضايا الاعتداءات الجنسية.

٢– قضايا القتل . ٣– قضايا التعرف على الضحايا في الكوارث الطبيعية والانفجارات الإرهابية .

- وتبدأ شجرة العائلة من الأب والأم ثم يأتي الأخوة ثم يأتي الأعمال أو الأحوال من نفس الجد أو الجدة .
- ويمكن أن يكون الزوج أو الزوجة مرجعا عند وجود أولاد مشتركين ويمكن أن تكون فرشة الأسنان الخاصة من الممكن أن تحمل بصمة وراثية .
- ويمكن التعامل مع قضايا الاعتداءات الجنسية كما يلي :

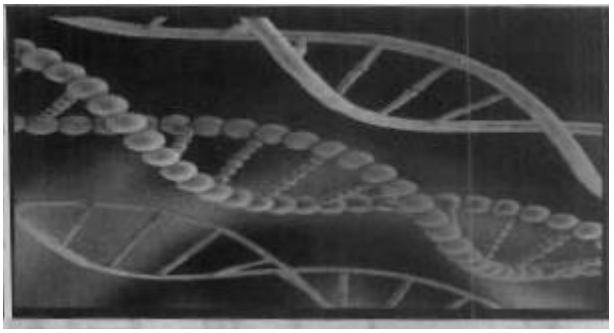

١- أخذ عينات من الملابس التي كانت وقت وقوع الجريمة أو يتم عمل مسحة مهبلية أو شرجية للمجني عليها أو المجني عليه في أسرع وقت بعد الإبلاغ عن الحادث .

٢- تبحث الملابس أو المسحات جيدا لمعرفة وجود أو عدم وجود حيوانات أو سوائل منوية تمكننا من استخلاص الحامض النووي وإظهار البصمة الوراثية للجناة (سواء المجني عليها أو المجني عليه) .

٣- بعد القبض على الجنة يتم أخذ عينة دماء منهم وعمل أبحاث لمعرفة ما إذا كانت مطلقة للبصمة الوراثية المستخلصة من ملابس المجني عليها أو ملابس المجني عليه أو المسحات المأخوذة أثناء الكشف الطبي عليها.

٤- مثال لقضية اعتداء جنس تم التعدي عليها من أكثر من منهم .

١- اعتداء جنسي لفتاة في العقد الثاني من عمرها من قبل ثلاث رجال .

٢- تم استخلاص الحامض النووي ، وتحديد البصمة الوراثية للمجنة بعد استبعاد البصمة الوراثية للفتاة المعتدي عليها باستخدام الملابس التي كانت الفتاة ترتيبها وقت الجريمة .

٣- تم القبض على الجناة الثلاثة .

٤- تم أخذ عينة وماء من كل من المعتدين الثلاثة واستخلاص الحامض النووي وتحديد البصمة الوراثية لهم .

٥- بمضاهاة البصمة الوراثية للجناة مع المتهمين اتضح تطابق اثنين منهم مع ملابس المجني عليها .

٦- تم تبرئة المتهم الثالث .

٧- وفي حالة الكوارث يتم معرفة أشلاء الجثث للأسباب الآتية :

١- شهادة الوفاة لا تصدر إلا بعد التعرف على الجثث .

٢- باقي أفراد العائلة يودون الاحتفاظ ببقايا من يحبون حتى لو جزء صغير .

وفي قضايا البنوة وإثبات النسب باستخدام الحامض النووي .

١- يتم التعرف بين أطراف القضية في حامض الطب الشرعي والطفل موضوع النزاع

٢- يتم أخذ صور فوتوغرافية لأطراف القضية ثم اخذ عينات دماء لهم العمل أبحاث فصائل الدم وأبحاث الحامض النووي .

٣- وعدم توافر البصمة الوراثية مع الأب يسمى نفي ، توافق البصمة الوراثية مع الأب يسمى ثبوت .

٤- كان نفي النسب بنسبة ١٠٠% قبل اكتشاف الحامض النووي بينما إثبات النسب كان بنسبة ضئيلة للاعتماد على فصائل الدم التي يشترك فيها عديد من الأشخاص .

٥- بعد اكتشاف الحامض النووي أصبح إثبات النسب ٩٩.٩٩% وفي حالة التوائم المتماثلة :

١- التوائم المتماثلة التي تتكون من نفس البويضة ونفس الحيوان المنوي هي التي حمل نفس البصمة الوراثية وتظهر أهميتها في حالات الاستعراف وإثبات النسب .

٢- بينما تظهر جانبها السلبي في حالات الاعتداءات الجنسية والجرائم .

٣- أما التوائم غير المتماثلة فإنها تعامل معاملة الأخوات الأشقياء.

تقرير الطب الشرعي كدليل إثبات في جرائم القتل والإصابة .

مقدمة : تتعدد أدلة الإثبات في الدعوى الجنائي ما بين :

١- اعتراف المتهم ٢- شهادة الشهود .٣- تقرير الطب الشرعي والمعمل الجنائي الذي يصدر عن مصلحة الطب الشرعي هذا التقرير يصدر وفقا لمعايير معينة ووفقا لما تم ارتكابه من وقائع إجرامية العثور عليها من أسلحة متعلقة بالجريمة والآثار المتعلقة لجريمة .. وهذا التقرير يعتمد عليها القاضي الجنائي في تكوين عقيدته فتقرير الطب الشرعي في حالة الوفاة هو التقرير الصادر عن الطبيب الذي قام بفحص جثة المجني عليه والتحقق من الوفاة وسببها وكيفية حدوثها وتاريخها .

وتقرير الطب الشرعي في حالة الإصابة هو التقرير الصادر عن الطبيب الذب يبين الإصابة وكيفية حدوثها ويبين الآثار الجسدية الناجمة عنها وتاريخها .

والإثبات الجنائي في الدعوى الجنائية حيث تبني الأحكام على اليقين وليس على الظن والشبهات .هذا اليقين يكون عقيدة القاضي . فله الحق في الأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ما لم يقيده القانون بدليل معين .

وسيتم تقسيم الموضوع في مبحثين :

المبحث الأول : دور تقرير الطب الشرعي في الإثبات في الدعوى الجنائية .

المبحث الثاني : جوانب تطبيقه لتقرير الطب الشرعي في قضايا القتل والإصابة .

المبحث الأول: دور تقرير الطب الشرعي في الإثبات في الدعوى الجنائية تقرير الطب الشرعي في الإثبات في الدعوى الجنائية له علاقة بأركان الجريمة أي الركن المادي بعناصره الثلاثة السلوك ورابطة السببية تم علاقته بالركن المعنوي سواء في القصد الجنائي أو الخطأ غير العمدي ثم بيان دور تقرير الطب الشرعي في تكوين عقيدة القاضي الجنائي في الإقناع .

تتكون الجريمة من ركن مادي وركن معنوي .. والركن المادي يحتوي على السلوك والنتيجة ورابطة السببية أي أن هذا السلوك أدى إلى النتيجة الإجرامية فقد تكون وفاة المجني عليه أو إصابته وفقا للنتيجة التي حدثت بالفعل أما ضرب أفضى إلى موت أو عاهة مستديمة أو جرح ترتب عليه عجز لمدة ٢٠ يوم أو أكثر أو إعطاء مادة ضارة نتج عنها إصابة معينة وكلها تتمثل في جرائم القتل العمد والخطأ والإصابات المصحوبة وغير لعمدية وكلها منصوص عليها في قانون العقوبات المصري.

فتقرير الطب الشرعي من خلاله يتضح بيان السلوك الذي أحدثه الجاني و نوعه ونتيجته فهل كان طعنه بخنجر أو ضربه بشيء حاد أو عصاه أو طلق ناري وهل الإصابة الناتجة عن السلوك قد أحدثت النتيجة .

في تقرير الطب الشرعي أوضح أن المجني عليها ماتت بسفكسيا كتم النفس طبقا للصفة التشريعية تلك النتيجة ترتبت على فعل المتهم وهي نتيجة متوقعة لوضع يد المتهم على فم المجني عليها وأنفها وكتم نفسها لهتك عرضها .. وترتب على فعله نتيجة أخرى هي الوفاة .

والقصد الجنائي فيها قصد احتمالي لأنها نتيجة محتملة لفعله وأدانته المحكمة عن جريمتي هتك العرض والقتل العمد .

وطبقا لنص م/٢٣٤، ٢٦٩ القتل العمد بدون سبقه إصرار وترصد والخاصة بجريمة هتك العرض الحكم عليه بالإعدام الفكرة التي تكونت لدى القاضي بخصوص التهمة المنسوبة إليه والتي سيصدر حكمه بناء عليه سواء بالإدانة أو البراءة وفقا لما طرح في الدعوى من أدلة وقرائن واستنتاجات والقاضي حين يصدر حكمه يكون أحد أمرين :

١- حكم بالإدانة بناء على أدلة الإثبات في تكوين عقيدتها.

٢- حكم بالبراءة إذا تحقق أحد الأسباب التالية :

- أن تكون الواقعة غير معاقب عليها قانونا.
- أن تكون الواقعة لم تقع بالفعل.
- عدم وجود أدلة ثبوت لارتكاب المتهم للواقعة .
- تسرب الشك لنفس القاضي فيحكم بالبراءة .
- وهنا يستطيع المحامي للمتهم تشكيك القاضي في مصداقيته العلمية لنقاط التعارض في التقرير الطب الشرعي .
- وقد يستعين القاضي بشهادة الشهود أو يعتمد على معاينة النيابة فيحكم بناء على ما يقتنع به .
- وهناك أساس قانوني لحرية القاضي في تكوين عقيدته .

١- حرية القاضي في تكوين عقيدته في الاقتناع بموقف المتهم بالإدانة أو البراءة .

٢- حرية القاضي قبول الدليل أو رفضه وعدم الاعتداد به .

٣- عدم جواز إصدار حكم القاضي بناء على دليل لم يطرح بالجلسة .

ويجب أن يحتوي تقرير الطب الشرعي على بيانات معينة وهي :

١- تحديد الإصابة ووصفها .

جرح أو ضرب أو وفاة وأن يتم تحديد حجم الإصابة ٢ سم ، ١٠ سم أو أقل وشكلها مستدير أو بيضاوي أو تهتك أو كدمات أو نزيف دموي أو كسر .

٢- تحديد سبب الإصابة .

هل نتجت عن سقوط المجني عليه من ارتفاع أم طعنة بسكينة أم ضربة بجسم صلب أو سم تم دسه له في طعام أو جريمة أشعاع زائدة تعرض لها أو حقنة هواء أو تناول دواء بجرعة زائدة أدت إلى الوفاة أو إصابة نتيجة ارتطام بشيء صلب.

٣- تحديد تاريخ حدوث الإصابة

تحديد باليوم والساعة وتحديد وقت الكشف أو التشريح على المجني عليه حتى يمكن تحديد وقت ارتكاب الجريمة وكم من الزمن مر عليها .

٤- تحديد التغيرات الفسيولوجية والبيولوجية التي طرأت على الجرح أو الإصابة أن كانت الجريمة اعتداء على سلامة جسن الإنسان وتحديد التغيرات الزمنية التي طرأت على الجثة .

٥- الاستعراف على الجثة

يقصد به مجموعة العلامات والأوصاف والسمات التي تميز شخص معين عن آخر والاستعراف يقصد به مجموعة العلامات والأوصاف والسمات التي تميز شخص عن آخر .. والاستعراض على الأحياء من اختصاص الشرطة أما الاستعراف على الأموات من اختصاص الطبيب الشرعي والاستعراف مثل لون العينين ولون الجلد ولون الشعر وشكله وتقاطيع الأنف والأذن وحجم وطول وعرض الشخص وجميع صفاته الجسدية .

٦- تحديد نوع السلاح المستخدم هل حدث الإصابة أو الوفاة نتيجة الطعن بسكين أم إعطاء مادة سامة أم الحقن بالهواء أم نتيجة مقذوف ناري وجد أثناء الكشف أو التشريح أو شظايا نارية .

المبحث الثاني الجوانب التطبيقية في تقرير الطب الشرعي في قضايا القتل والإصابة .

- تبدأ بتعليمات النيابة العامة وما يجب على الطبيب الشرعي عمله في حالة الشبهة الجنائية في القتل والإصابة والتي تتمثل في توقيع الكشف الطبي على المصابين في القضايا الجنائية ووصف الإصابة وسببها وتاريخ حدوثها والآلة المستخدمة في الحادث والعاهة المستديمة التي تخلفت عنها .
- ثم يتم تشريح جثث المتوفين في القضايا الجنائية ويتم معرفة سبب الوفاة في حالات الاشتباه وعلاقة الوفاة بالإصابة التي توجد بالجثة ..
- استخراج جثث المتوفين المشتبه في وفاتهم وتشريحها .
- الرأي الفني فيما يتعلق بتكييف الحوادث الجنائية .
- تقدير سن المتهمين أو المجني عليهم في قضايا هتك العرض أو المتزوجون قبل السن المحددة في عقد الزواج لو تعذر الحصول على شهادة ميلاد .
- فحص المضبوطات والأسلحة النارية ومقارنة المقذوفات المستعملة بعضها ببعض ومدى ارتباطها بالأسلحة المضبوطة .
- الانتقال لإجراء المعاينات في القضايا الجنائية .
- الكشف عن المسجونين المطلوب الإفراج عنهم صحيًا إلى المستشفيات للعلاج أو ترحيلهم من اللومان إلى السجن .
- فحص الدم وفصائله والمواد المنومة ومقارنة الشعر وفحص ومقارنة الأقمشة وفحص العينات المأخوذة من جثث لمعرفة نوع المرض وفحص متخلفات الإجهاض .
- فحص العظام وإبداء الرأي فيما إذا كانت لذلك الشخص مع بيان سبب وفاته
- يرافق عضو النيابة المحقق الطبيب الشرعي وإن تعذر فعلية أن يكلف مأموري الضبط القضائي بمرافقة الطبيب الشرعي وتسهيل وصوله إلى محل الحادث .

تندب النيابة الطبيب الشرعي المختص لتشريح الجثث إلا إذا تقدر قيامه بذلك فيندب مفتش الصحة المختص طبيب المستشفى أو لو حدثت الوفاة نتيجة خطأ في إجراء عملية جراحية فيكون الندب لمفتش الصحة .

تشريح الجثث إذا لم يكن في الأمر شبهة جنائية أو أمر يتأذى له الشعور العام خاصة أهل المتوفى فضلا عن إرهاق الأطباء الشرعيين بالعمل دون مبرر فيجب عليه إعطاء النيابة ألا يأمروا بالتشريح مع تقدير ظروف كل حالة على حدة .

الخلاصة والنتائج التي تستخلص من تقرير الطبيب الشرعي يمكن أن نستنتج من البحث عدة نتائج تتعلق بتقرير الطب الشرعي وهي :

١- تحديد له الثبوت في الدعوى الجنائية ويعتمد عليه القاضي في تكوين عقيدته .

٢- يوضح تقرير الطب الشرعي علاقة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة .

٣- يحدد التقرير نوع الإصابة وسببها والأثر المترتب عليها طبيا والوسيلة المستخدمة في الجريمة وتاريخها .

٤- تقرير الطب الشرعي يجب أن يظل دائما محايدا ونزيه .

مراجع:

- استخدام الحامض النووي DNN في أثبات الجريمة واثبات النسب تقرير الطب الشرعي كأحد الأدلة الثبوت في جرائم القتل والإصابة دورة تدريبية بمركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة عين شمس أبريل ٢٠١١
تحت إشراف أ . د . هدى حامد قشقوش